

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۲۷۹۷

رساله باهره ها در سوره الباقه
 در سوره الباقه در سوره الباقه

۱۰۲

۱۳۹۷

۱۳۹۷

۲۷۹۷
 ۱۳۶۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره قفسه ۱۴۳۵۵
 شماره ثبت ۵۴۹۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره قفسه ۱۴۳۵۵
 شماره ثبت ۵۴۹۹
 ۲۷۹۷
 ۱۳۶۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره قفسه ۱۴۳۵۵
 شماره ثبت ۵۴۹۹
 ۲۷۹۷

رساله باهره ها در سوره الباقه
 در سوره الباقه در سوره الباقه

۱۰۲

۱۳۹۷

۱۳۹۷

۲۷۹۷
 ۱۳۶۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره قفسه ۱۴۳۵۵
 شماره ثبت ۵۴۹۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره قفسه ۱۴۳۵۵
 شماره ثبت ۵۴۹۹
 ۲۷۹۷
 ۱۳۶۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره قفسه ۱۴۳۵۵
 شماره ثبت ۵۴۹۹
 ۲۷۹۷

عن ذلك نكلا هو واجب عليه بمحض لا محالة وسد انباء السبل الموصل والذليل الفاعل
على الارادة على ان يكونا احسانا يصدر عنه لا بد لا يتردد في التكليف لما مر به من ان
الذليل هو الذي لا يتبين من باب التكليف بالشيء اليه وهو الاطلاق **واذا تم** هذا فاعلم
ان انباء التكليف بالامر لا تصدر عن عند الملبين وقد قام على ذلك كثير من ادراك العقل
والله من تاييد وقد تحقق من اسم **الاملة** المكلف على الفاعل وهو ان يتجلى عند الملبين
والعقل عند غيره ويتوقف على التكليف توقع الشيء على فعله الفاعلية **وتلخيص** صفاته الفاعلية
فصدره التكليف وهي الجبروت على الفعل والشرقة والحكمة عند الملبين او لا يصح ان يكون المكلف
تلقا شرا من جلاله فاعلم ان صفاته موصفا وهذا جميع **الانباء** **ثالث** اسباب التكليف
وموجبات وهي العلم بالكلية والجزئية والوجه للظواهر والوجه للمقتضى والوجه للعامة
والكلية المقصورة واما انباءها فاعلم ان في العلم بالكلية والاشارة ويصح ان يكون بدو ذلك
دون العلم بالشيء انما كان كلف لا يرجع الى العلم بالاشارة **وقيل** في تصور التكليف وهو فعل
عند الملبين وفعل العقل عند غيره وفعل الله في الاشياء وقوات وفعل العقل في العقليات وعند
المحققين **رابع** سبل وهو الوجه وما يثبت البرهان في القضايا والوجه الثاني هو البرهان
في العقليات **خامس** صفته السبل وهو العلم عند احسان البرهان ولكن صفته واجبة
سواء ما اراد وما يجانبه عن الانعام على الا ان ينسب الخطا والاضاد وان كان بما لا علم به من الله
او القائل عند الحاشية اطالة وعند بعض تأخر الحاشية بدلا **سادس** التكليف على الفعل
وهم المذكور والاشارة للعلم عند الملبين لان عند غيره كما لو كانت بين العلم والامانة
العامة من كل كلف فلها ما يناسبه ويناسبه كما قال تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا
صفاته العترة في قوله الخطاب اليه وتعلق التكليف به وهي الحق والعدم والقدرة على الفعل
والاختيار لا لاداء **وسابع** المكلف به وهو ان يعلم الاختيار لا لاداء ما يجادوا واختيارا
مع تحيز العلم لا **وتلخيص** صفته وهو العلم والاشارة وانما هو واحد منها مع العلم والاشارة
سببه وهو الالادة الناجمة عن تحريك الاشياء بالنفع من العلم **وتلخيص** اسبابه على وجه
الانعام بالحق تعالى وبصفاته وصدور التكليف من شرا من ان الله هو الذي يقرر

هذا فاعلم ان موضوعاتنا كلام القهي انما لا يلحقها داخلها لم يتحصي انواعا فكيف اول اذ يدرك
لان الحديث الذي يتحدث فيه ليس بالمتحقق الموضوعات يحتاج الى معرفت بمعرفة بالمرء وهذا ايضا
الطبيعي ان يستقر صادرة من الحكيم نفسا ومعرفة بالامر والصادرة من العبد انما لتعمل الجحان
والقسان والالكان وانما لكل واحد منها شأنه القتيان **فلا تال** وهو الدار والاهل والاشياء
وكل واحد انما كان ذلك كالاتار من بعض نفس الحديث وهي جادة تكون سببا لتحقيق موضوع
الحديث والتركيز وتعلقها احكام الفرائض والميراث وكذا الامراض والارادة بصفاتها **فقطا**
شأنه الحديث فاسطاف لغيره بانها واجبا في الصحة كاعتصم بالحج والعمرة والصلوة قبا **فقطا**
والمقتضية لوجوب كثيره كان اسطافا في الصحة كالحج والعمرة والمداواة وما شابهها **فقطا** وهي
الصادرة من الحكيم باختیار من عليه كالعلم بخبره في وجوب ما لا يقع من انفس العبد
عند الصلوة مثلا والقدر يكون اكثر وانما تحقيقه للبناء وعليها والملك الباعث للبناء
على الاكثر والاولوية الكليات على الاغنى والوارد والمجمل على العقل بلكن جفته وجبة
في سقوط الاثم والكفارة في فعل وجبة الموضوع في عمل اخر كالا حرام في وجبة الاطعام والعلم
والاستغناء بطلان العلم ان كان لا يقدريه في الاليات والقدر في وجبة الحديث
والرد في وجبة القتل والاعتيز والمجلس باخله في الاستغناء والشفاة بين في وجبة الجكر
بطها وتره وعقد ودره والاربعين جله وكرانه كالاشارة الى السيد عمر في وجبة
الكفارة وكالايلاج في وجبة الحديث كالا كسلا والاعمال الكسبية في استغناء البقرة وكل
فعل صار من الجحان والقسان والالكان اذا صدر به الحسن اذا عرضا للمعصية انما العتق
عرضا للعقوبة اذا عرضا **والعتق** انما هو عتق العتق اذا عرضا للمعصية عرضا انما العتق
وقد الماحصل من جنس التلذذ في الانعز ثم كاي من العتق انما يدرك بالعقل فاعلم ان **العتق**
اذا به فيتمس بالحسن والعتق العقليين والاشهاديين والعقليين والاشهاديين معا فيحصل
من حسن بان لا يخرج من هذه التلذذت وتلذذت فاعلم ان لكل واحد من هذه الافعال اعتبارا
فخالفه الحسن والعقوبة اذا عرضا عقلا وشرعا بان يكون العتق اذا عرضا عن الجحان
يكون اذا ما يجب العقل ورضا ما يجب الشرع وان العكس را بها فاعلم ان **العتق** اذا ما
المرجع

[illegible][illegible]

760

منظ

لاجل المحرك كما هو مقرر

الفن

[illegible]

سبل الحق وهذا نزل السبل لا يكون
الا ما علم فان الحق لا يتفرع العلم
ولا لا توجد الا به وجه ونظا
رو على من نزلهم لا افساد
التفسير خلاف الاصل والاد
عليه ص

[illegible]

7.

الاثبات والتعليل ان قال المصنف الطريق بانها من الباب والتمسوا من قوله الحجج الثابتة فكل
 امرينكم وقد يقول بانه ربما **يقول** المؤلف وجعل هذه الاصول امرين بانها من باب العلم
 هي من باب العلم بالاثبات من اولها والبرهان وهذا الاثبات ما من البرهان ولكن امرين بانها
 خارج عن المكان فظن الاثبات امرين ولكن بغير ذلك لا يمكن الاستدلال بالعلم في بابها
 عندا مضمرة في الترجيح والبرهان فيكون الاستدلال بالعلم حكم هذه الاصول الحكم وهو ان
 مضمرة المذهب **ثالثا عشر** وان كان لا يكف الاصل اما انها **قائمة** بانها مضمرة في العلم
 هل جعله السادة اداة ياتون بها البرهان فكل علم المعنى فاما ان علم السادة ان
 يكف اداة البرهان او انها لا تكف الاصل اما انها **يقول** المؤلف وجعل الاستدلال
 هذه الكثرة هو ان الامر بغير العلم وما لم يدر العلم وما لم يدر العلم وما لم يدر العلم
 العلم والبرهان في بابها خارج عن العلم من بابها العلم وان العلم العلم وان العلم العلم
 على من علم العلم والبرهان العلم على العلم وان العلم العلم وان العلم العلم وان العلم العلم
 دليل على وجوده والتخصيص بعض التكميلات دون بعض **فكم** اذ لا دليل على ان العلم
 متعلق والموجب بمقتضى **ثالثا عشر** وانما **يقول** المؤلف وجعل العلم العلم
 الامر بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 بالعلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 التانع والاعتناء وهذا شأنه بان غير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
ثالثا عشر فانقول الامر بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 كالتعريف في باب العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 فانقول بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 لم يبق من العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
ثالثا عشر عن الشارح من اوله **يقول** الذي امر به العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 ان العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 من علم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم

لحمه و عظمه و جوفه و كبد و قلب و ریه و فاعله و غده و
و كلى و مجرى و مخرج و قشره و صلبه و نوره و بصره و سنده و

الجمال العرب والشعر الموعظة وما يمشي به من العلم والادب والمعرفة من لم يعقل وهو يتوالت
وسلوله والامثله والبرهان الخلفه المورثون العلم الذي تدعيه الامم شعبة في شفاع
لناس يقول فالعلم خير من الناس والشعر خير من الناس وغيره ادعاهم بهما وكان
كانهم من اهل العلم الذي يمل الناس اياها كما يمل الناس شرب وذهاب الامم لعل العلم في الناس
في شفاع الناس ولا خلق لعل الله وانما في ذل العلم لعل من الناس انما هو ما هو
وهو ما هو لعل الله وما من به اهل من اهل في كونه الله في الناس انما هو ما هو
معبدا **في** العلم والادب وجه الله في هذه البارة هو ان اهل العلم من رجع علوم الامم على علم
وافاضه لم يفتخر به عصبته المصانع التي تدعي الله والحديث فيها دليل على ما في العلم
على اهل من اهل من اهل وان اشد الباطل غير اهل وقد استدل الامم به بمثلها ان الله
في صورهم لم يفتخر به في كل امر حكيم وقصوره انما ان الله في قلبه الله لم يفتخر به
الادب والادب في العلم وكان هذا العلم الذي تدعيه الامم في العلم من رجع علوم الامم
لكان القاطب يدل على ما هو في رايه ما يستعمل لعل ان الله كما تكبر وفقر الى امر حكيم
ولم يفتخر به في كل امر حكيم **في** العلم والادب وجه الله في هذه البارة هو ان اهل العلم من رجع علوم الامم على علم
بليلة القدر بعد انما لما حدث انما قال من ان اهل العلم من رجع علوم الامم على علم في رايه
في الصدق لانه يقول ما من لم يفتخر به في كل امر حكيم وقصوره انما ان الله في قلبه الله لم يفتخر به
والادب والادب في العلم وكان هذا العلم الذي تدعيه الامم في العلم من رجع علوم الامم على علم
فان قالوا ان الله في رايه ما يستعمل لعل ان الله كما تكبر وفقر الى امر حكيم
شيء يفتخر به اهل العلم والادب **في** العلم والادب وجه الله في هذه البارة هو ان اهل العلم من رجع علوم الامم على علم
انما الله اهدى باريك في كل امر حكيم وقصوره انما ان الله في قلبه الله لم يفتخر به
معشر الذين يتبعنا في كل امر حكيم وقصوره انما ان الله في قلبه الله لم يفتخر به
حاشيتهم من رجع علوم الامم على علم في رايه ما يستعمل لعل ان الله كما تكبر وفقر الى امر حكيم
من قوله يخرج من جملتنا فانت لعل الله والادب **في** العلم والادب وجه الله في هذه البارة هو ان اهل العلم من رجع علوم الامم على علم
لانه في رايه ما يستعمل لعل ان الله كما تكبر وفقر الى امر حكيم وقصوره انما ان الله في قلبه الله لم يفتخر به

على الحديث بمعنى انهم ناهوا عن مجزئ قول العمل الاعيان من مقطوعة صا دوة عن افعال العبد
عليه السلام واتباع هذه العلم بعدد الحكم بخصوصه عوا وخصوصا فلا بد ان يكون
فيقولون في التبعين وعدم الصلة مرة ويحذفون عنه العائلات ويحذفون التبعية
فالتن والاداب كذالك بالاداة طاعة عنده وطريق صحاب **فصل** في القائل بالحيث
هل هو الخلق في صفة ونكره في اداء واداء العباد والمؤمنين واليه واليه واليه
ثم ان بعدد ما يلحقه ولا يكون له في بعض **فصل** ان المداوم مع العبد بالحيث
ابانه هذه المحلة للذين **فصل** فاذا ثبت ان العبد على ان يكون العباد واتباع الخلق
والتعبير بالجلد جازي لم يلزم ان الاحكام العقلية الذاتية لا تحصل لان الذات لا تعب فان
كان في قطع العمل الصالح يعني لا يجوز عليه ان يكون في بعض العبادات فمجرد في جميع
الاثبات لعدم الخلق وكما يرضى من العمل مع العبد المعصوم وغيره وهو العبد في غير ذاته
غير المعصوم **فصل** ان التقيد بالظن والامتنان في بعض العبد فانما كان التقيد بالحيث
التي هي ذاتا ما يلزم ان يوقع التقيد بالحيث من العمل في جميع العبد كما هو العمل بالتقيد
بالحيث بالانواع من العمل بالتقيد **فصل** هذه مغالطة غير مستقيمة في ما ذهبنا اليه من ان العمل
بين المستلزم فقولنا ان العبد ما يستلزم ان يكون له افعال فساد لا تفكر من افعال
كما يتبع قبل الانبياء والمسلمين والائمة المعصومين والتعب بالخرج والمضاد فان هذه
اسماها ما تلحقا لا يتعين ولا يثبت له في بعض افعال فلا بد ان يكون من افعالهم
من العباد المحل لا يدرى وفتح عا في كل ما يفسد الناس قبل الانبياء والمعصومين
فان من افعالهم على افعالهم وعمل الحكم مع في المسائل الثلاثة والتعب بالظن والمسلط
الحكم من هذا القبيل تضمنها فساد النظام والباطل لاصلاح العام ولذا اعتبر صاحب
الشرع في اختيار في عهد من اليهود وقول من الزوال كما يتبعها التوحيد والعدل والبر
والامانة بمعنى التقيد في انبياء والملائكة وطواغيتهم والخلق والمعاد من يوشع
وصاب وكتاب وقول وعقاب والمشاورة الاشياء اشار بقوله في معنى ولا يتجلى
اسره ولا ينفك عنه استمره لا ينفك عن افعالها ان يكون استمره في عهد من الاحكام

لا

الجلد من اليدى كتدبير الله لئلا يهلك من تأثر بمرأته الكفار وساعة من على وجهه لئلا
والان يغتر الله به من يمشى وابعد لا يخلو لاجل صلته لا يدري ومن هنا هذا من غير
الامانة من الغنى ما يستلزم فسادا من ان يفتنك هذا من غير صدك كالظفر في فم
من يفتح ما يعتدل اذا مرضا فكيف والحال من الصيام مع تكليف الفطر فلفظ سمعة اولى
وهي حفظ الجسد كذلك فلا تغتر به ايضا فاذا اشدت في الارض وقتلت نفسك مشر
بغير حق من اسر الحجاب فتدبر مع غار من ضلها في حمة من راعيا ما يجمع قتلها احاد لرفع
اقدامها وقد ثبت في الحكمة مرعاة الاصل واجعله وهذا هو الصالح والما من كل الاستلزام
الغير العادى والباغى وجار كتب التلغى ونسخ بعض الشرائع من هذا الباب لا يصلح
الحرية بحسب اقرار والحرى والملاخا من ولا يفتنك من غير محلى وهو على محله لاف
الصالح الخبير وحرى الفطن وقبح التعديل لظلمنا لا لئلا لا اتفان فانه الفرق وغير المظلم والزال
طاعة لئلا يكون من الغرابة بل يدبر التكليف والاعطاء وهذا هو السجى الشيطان على ما يدور
بجوابه يستعمل من العلمين **فان قيل** ان اكثر الادلة المتكثرة معيرة للفكر والبلد العلم لا ينفذ
الادلة **فانما** الاما كونه على الاكوار والجلل عليه بل بعضها علمية بذكر فغا التابيد وبعضها علمية
علمية بذكر فغا التابيد وبعضها علمية فلعنة بذكر فغا التابيد وبما لا يمكن ان يحصل
والادلة العلمية على ما علم على العلمين على ما علم من ادلة علمية الكثرة لئلا يفتنك الحكم من جهة الدلائل
فانما على الدليل لئلا يضل العلم من العلمين بل العلم على ما علم من الادلة يحصل العلم
شواذ اذ كان العزل ناهيا فلا تفرق من الارض ثم ان البراهين علمية لا علمية فاتباعها من حصول العلم
كان فظا لقطع العلمين فانا من بعد العلمين مستبنا من انما يحصل العلم من الادلة لا العلمين
يصدق ان الدليل العلمى ناهيا ولا علمية بغيره وهذا بل ما يوجب فيه كثير من الابعاد من العلم
العاصم بالفتح لا يستقر على الفخر **فان قيل** ان سلبنا غاية ما يحصل من هذه الادلة
هو العلم على ما علم من العلمين بل العلم من الادلة العلم من هذه العلم على ما علم **فانما** ان لم يكن عند
العلم من ما علم من العلمين بل العلم من الادلة العلم من هذه العلم على ما علم **فانما** ان لم يكن عند
فانما ان لم يكن عند العلم من الادلة العلم من هذه العلم على ما علم **فان قيل** سلبنا ان العلم من العلمين بل العلم من هذه العلم على ما علم

[illegible]

العبادات السعوية ما لم تكن حكمة لا بد منها فاعلم ان ما كان في الحاجة الى العلم انما
 لما كان هو ناسا **والله** عند القدرة ان نضر انما هو بعد ما جاء في محضر غيره
 فيها حتى يقدر الى العلم والعلم بطريق اللزوم والحق فيكون الى العلم **والله**
الحجاب ان يعرف الاصل في تلك هذه التبيين لها في العلم انما هو في العلم الى
 الواقع في كل شيء وهو الصانع ويعود به من المصالح ويرفع من الدين تحت
 العبد على الدين وما كانت حسان العبدية في هذه الدنيا **فان قيل** العبدية
 ليست بلة ثابتة للنجية ولو كان في فاعلة ما كان في النجية هذا العبدية فلا يمنع ان يكون
 خلاف مقتضى العبدية وما فيها من تربية المقتدات في انما يكون العلم يحقق
 التقيت **قلت** هذه شبهة الشاعرة بالواجب للعبدية والاصلية من تلك الجاهل وانما
 جاب في غاية الصواب والجواب يلزم ما يروى انما هو الجواب **الاول** **فقد** لا يخلد
 العبدية من ان يكون بها تأثيره التبعي بحيث في فاعله التبعي لا ما في ذلك الا لا يثبت
 العلم ويصح القول وان كان الثاني فانه في من ان يخلو في التبعي فانه في العبدية كما ان ترفع
 حوت سنه ولو في حوت سنه التبعي ان يخلو من ان انما انما هو من الجاهل وان
 انقضت الحكمة في الشاعرة ومن جازي وحده من تلك هذه التبعي وهذا من التبعي
 وكما ان النظام واما حجة البرهان ولما في ذلك لا يقع في اذن البرهان ولم يرد في
 الكفا والمسلمين واللاحق والمسلمين واللاحق الى ما لا يخلو في النظام وادى الى الحاشا
 التبعي هو من اسعد الشاعرة ايضا فان كان الفرض هو في الحق في تلك الجاهل ايضا
 وان لم يكن ذلك انما في انشاء وانقضت في الحق وحده في الشاعرة ايضا في تريب
 الى انما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء
 الله وما لفتنا بطل في ذلك القول **فان قيل** في العلم العبدية في كل شيء وانما هو في كل شيء
 لم يرد في العبدية التي انما هي هذه التبعي العبدية في كل شيء وانما هو في كل شيء
 العبدية في كل شيء وانما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء
 من انما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء وانما هو في كل شيء

البورق عن نفسه فيكون حصول العلم من ذاته لا من الخارج ليسوا متوافقين في حصول العلم
 أيضا فكان دليلا في ثبات نظرية وجوب تضمين كون دليل الحثيث فثبتت على حجة
 لخصم والموافق الاستدلال والانتقال للمثبت وجوب الثبات والانتقال
 المازدهان والاكبر فكان سبيل العلم من اتى به حصل ما يعنى الشائع والموافق
 من عدم التمسك وكان طريقه منسدا لعدم ورود التوفيق حيث يعرفنا واجل الاعا
 والاشياء في الدليل والموضوع والامامية هناك **قوله** لا دليل على صحة عقيدة التكليف
 يعني بلا تزييف والتوفيق لا يتبع الا بعد فاما لم يوجد العلم عند التوفيق وبما فيه
 التكليف في تلك الواقعة لبعضها وجبنا لا رجاء من بلوغ الامام ولكن من الانتظام
 ادلة من غير العقل والتوفيق **قوله** لا دليل على صحة عقيدة التوفيق من ادلة الاكبر الكافي
 المار جوا وبه التوفيق والبطون فاعلم انكم يقولون بوجوب الحاصلات بل هو مقرر
 في موضوع بالتوفيق وفي محل الترجيح وفيها بالتوسعة والتجديد ويرود علمنا من روى الغزيرة
 الاولى من عدم علمه في التافعة ولما ايقن ادلة من غير من العقل والكتاب **قوله** **قوله** لا دليل
 على صحة عقيدة التوفيق من ادلة التوسعة والتوفيق ان الاختلاف لا يوجد كما في الامور
 والحقائق والمجربة ولكن هذه الرخصة والباطنة والادلة العقلية والمجربة من الواجبة
 والمجربة والاختلاف فيها فالاول لا يلحق به من ادلة التوسعة من باب التوسعة والثاني لا يلحق به
 بطراوة متكافئة في تميز الكتاب والتسعة وبما به العقل ويعود منهم على احتمال
 الائمة والمتقدمين من الشيعة ومنهم الكشي **قوله** **قوله** لا دليل على صحة عقيدة الترجيح وهم
 غلظت في **قوله** فالاول ان الارجاء في التوسعة لا يلحق بالحدان بل هو حكاية الحكم
 المشبهة على الامام من طريق الدليل والاول ان التوسعة لا يلحق بالامام ولا اختصاص ذلك
 في الموضوع فان طريق ارشاد الامام ليس بيد ودها من روى الترجيح بسنن وقال
 في دفعه والتقاء ولا موانع والعقود والتوسعة في العبادات والحقائق والتوفيق في
 عدم الضرورة ولما ايضا ادلة من الكتاب والتسعة ودليل العقل في تخلف الحديث على
 صاحب الامور منهم **قوله** **قوله** انتم على الترجيح المبررة وعند فقهاء التوسعة في

الثبتات وتكون لهيات بالاقوال الغريبة من شكوك الهدات عليهم افضل الحق والمسلمة
وحسبنا ان المرام تذكر بعض ما عرفت فاقبال العقول ونواذلا فاهم **وهو** ان العوم
لواذوا بانسانا كالباب الاسناد الطلق الذي لا يفرض في شيء من المسائل ويطبق منه في
الطلول بصفته الادمان والوجوه فان من المسائل ما هو ضروري للعقول ومنها
ما هو ضروري للعيون ومنها ما هو ضروري للمسلمين ومنها ما هو ضروري في العيون
ومنها ما ليس من الاجاز معلوم بالمتى للذات في العيون او فاضا حدة في اللفظ والشي
والثبوت لفظا او معنى او غير ان يرضى من تأييد العقول وراية الثقات وعلى الاحكام
والاطلاق المحقق في غير ذلك فاشأ هذه فلا معنى لدعوى الاسناد فيها وان اراد
الاسناد في العلم في بعض ذلك بعضا اختصارا لهذا بيان ان الغيبة لو كان موجودا
ففي زمان الاثمة من بين الناس ان كان واحد ما كان يصل على الحاجة الاخرى ويخفف
باعتبارها ولا المحصر من يحكي عنه ولا ما حكا كبر السؤل ولا كما لا يبايغ ارب
اعوان في فهمه وما كان من فهمه يفهم فان كان الاسناد هذا المعنى محال للافاد
لعلى التناقض فيه فلا معنى لاختصاصه في زمن الغيبة والعقول بان من باب الكالمية
على طول الغيبة فان ادعى في ذلك الزمان كبر ضروري العودان وقصور العرف
والقول وقصور بيان العلم او الادمان من ان ينسب للقدماء في الاحكام والليل والمقصود
تقديمه كان على خلاف مذهب المتأخرين وان خصص هذه الزمان كان معبر عنهم
باصدار نقدت فساد التخصيص وليل السؤلان **مع** احصا من الاصول على العقل
والفلاسفة والمبدعين لا يقيد **على** ان كان كبر حقيقته العلم ثم رجع بمقتضى زمان الافاد
الخارجة من سلب العلم وعلمه **ول** اذا كان مختلفا صفا او كبره ونقصا في
صلى العلم فربما يحصل الشك في ما يحصل المعبر واما يحصل احد من غير شخص بخصوص
طرا من شرطه كغيره ولا يرتك ما لا خبايا من شرط والاكثر في هذه الهدات
على عندا اعتقاد فلا معنى لرد دعوى الغيبة وان كانا مدعى الماسر في فهم
صلى العلم بالخارجة والاستقرار لا حول وجهه بل من مع ان عدم العودان لا يستلزم عدم

۹۲۱

[illegible][illegible]

۱۰۰

عنه في الباب ولا يثبت قطعية الصدور عدم القطع في الشراء والتداولان الواجب على المبتدع حفظ
الاجرة ومنه ايضا دار القرآن وايضا ذكرنا لا يخفى على السمع بالقرآن مع الاتفاق قطعية
صدورها ولا يحصى وانما ندعي السنة والخبار لا ما يدعي المسلم في القرآن فاما وجه
المسلم للكتاب كان جوابا لمحمد بن الحارث **في قوله** من يرمي من تميز صحاح الاخبار فانها
وقرر القطع منها من غير وجه صحيح بينها والوجه المردية اجتراح سننهم فيه والحمد لله الذي
يدفع عن ابن هذيل عن طريقه الحديث من فاما القول بعيننا على الاصول المردية والقول
المحسوس خلافه فاما حديث النبي معطل اعتاده على تحولات عقله وتجزؤاته طائفة
كأما هو من اصله على تصديق القواعد وما شأنا هذه من المصنفات والذوات التي يحض
الشهر واكثره والاستماع ليس لمعد شارة ولا مزاج كان يواسع الاعلام الطابع
لا الشرح الواقع **في قوله** عن العسكري ع ما قال قال رجل للمصادق ع ما اذا كان هؤلاء
القوم من اليهود لا يعرفون الكتاب الا ما يبيعون من علمائهم لا سبيل لهم على غير تكليف
ذمهم بتقليدهم والتقليد من علمائهم وهل عوام اليهود الا كقولنا فقد علم علمائهم فان لم
يجز اولئك العقول من علمائهم لم يجز هؤلاء العقول لعلمائهم فضلا عن يهودنا وعلمائنا
وبين عوام اليهود وعلمائهم فرق بين محنة وسوء بين محنة اما من حيث **استدلوا** فان **استدل**
قدروا عن استنساخهم علمائهم كاذم عوامهم واما من حيث ائمة قولنا فلا من سائر الكلام الى
ان قالوا فاما قولنا من افتخا وصاننا خلف حافظا لدينه فاعلموا ان هؤلاء مطبوعا لا من اوله
للعوام ان يقدروا ذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم فان من ترك بعض الطابع
والعواض من كتب شقة فقهاء العامة فلا تقبلوا منهم عنائنا ولا كرامة الى الخالق
لاجر ان من عمل اقل من قدره هو العوام انما يريدوا لسانا زينة وقسطهم وليس لهم من
في بيدها المسيل الاكثر ولكنه يصيرون مؤنسا بقصد بعول الصواب ثم ينفذ امره من العقول
منه يتبع له بذلك حتى ادنا بالخرة ويجمع علمنا اصل لعن النبا وعذاب الخرة **اولا** والحق
لما سمع اختلاف فقهاء الشيعة ورأواهم فرقنا فرقة يكتفون في العمل والعناية على فكها
الكلام بالسنة ونصروا اخبار ائمة العترة وبغضروا بالزواج المردية وتبوغضوا

مناظرہ

[illegible]

والبرهان نعم الزمان ونعم الاتفاق وان لم يتفق الزمان مع ملائكة الله انما انما
 ونأله لان ان ملائكة الله على ما ذكره في قوله تعالى فان هذا تافه لان عدم
 زمني هذا لا يثبت نعم معني هذا ملائكة الله وان كان غير ان هذا ثابت بالاعتقاد
 سيما اذا كان بعد البرهان وعدم خالده عرى على البرهان ونحو البرهان والمنطق قد
 والعقدان لا يثبت خبر ولا قوة لملائكة البرهان والبرهان والعقدان لا يثبت خبر ولا
 فان قيل جازم في قوله تعالى فما لم يسمعوا من الله فليذنبوا فليذنبوا فليذنبوا فليذنبوا
 ليس لايها حجة على من قال ان كان الثاني وهو ان يكون البرهان ناجيا والبرهان شيئا
 فيجعله لا يستقيم البرهان الا بعد انما لا يوجد الكائن لا يهتج عدم البرهان
 الا بعد ما لا يتطرق الى الكائن فيخرج الخلاف الى الخلاف والبرهان يخرج بينهما البرهان
 وان كان الثالث ان يكون كل منهما في مقام اثبات هذا فلا اشتراك في تناقضه في
 كل منهما اثبات دعواه ولا يثبت دعواه وان كان الرابع وهو ان يكون كل منهما لاجل
 من اثباته فيتحقق الوحدة في الموضوع من جهة ثمة هناك التزاول والمزال ونحو ذلك
 يستقيم من مذهبنا في بعض المرام يحتاج الى الفصل من الكلام فاعلم ان العمل المعبر
 بالبرهان يثبت بالبرهان انما هو في ذاته وانما هو في ذاته وانما هو في ذاته وانما هو في ذاته
 بيان يقتضيه بالانوار والبرهان **قال** فيقول الماخذ في عدم هذا البرهان في بعض
 هذا الحد الذي هو قوله في الا اعتقاد للشيء على ما هو مع كون البرهان الذي
 بين البرهان من مذهبنا من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان
 كذلك الظن والبرهان لا يثبت البرهان في ذاته وانما هو في ذاته وانما هو في ذاته
 معتقده على ما هو في ذاته وانما هو في ذاته وانما هو في ذاته وانما هو في ذاته
 ان ما اقتضى من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان
 من ان يكون من مذهبنا من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان
 كذلك ما قلناه **قال** فيقول الماخذ في عدم هذا البرهان في بعض
 العلم فيقول الماخذ في عدم هذا البرهان من كون البرهان من كون البرهان من كون البرهان

میں

لا يكون العالم قد وضع نفسه بذلك ان يشهد اذا افرد لان ذلك يخرج عن اعتد بقوله اليوم انما
قالوا في غمهم فادركوا في ذلك عن نفسه وهذا هو الكتاب وهذا لا يخرج عن ان العالم
بالبلدان والارواح وما يرجع عليها هذا الحد موجود فيه وعنده من احكامها انما كانت فيها
وعنده من غير على الوقت ولا يتبع ذلك على جميع من معا على ان لا ما يقع على نفسه
بقا العلم كما قال ان العلم لا يقع على معنى هذا الكلام عنه لا من غير ان يتبع جميع على ان
في ذلك وانك فيجب سجدوا انفسها امامها ما يتبع حجة لا يوجد على العلم الا ان يرد ذلك انك
منه من غير اعتد فان اردت ذلك فذلك يوجد في العلم الاستدلال على العلم بقا العلم
لا يتبع على حصول هذا العلم انما يكون قد وضع نفسه وانما يكون صريحا وانما يقع ان يتبع
النسبة وانك فيجب من وضعه مشتركة الثاني ان يذلل في طريقه في حصوله فيجب من
تقديمه فاما حصول العلم لا يقع على علم ذلك ان الصحيح فالتقدم العلم الا ان يرد ذلك ما يكون
ذلك يتبع على وجه ان يذلل على علم ذلك يتبع على وجه ذلك في هذا العالم والعلم
الحاصل بالبلدان والارواح والعالم الضمير يتبع على جميع من غير منها يحصل العاقل ان
وضع على العلم ان يوجد لا من غير ان يكون قدما او غير قدما وان الجسم الواحد لا من غير ان يكون في
مكان الا يكون فيه وان الفاعل ثابت من ان يكون في صفته او لا يكون عليها وتعلق الفاعل بالفاعل
والفاعل بالفاعل وما يجري مجرى ذلك في كل العقل وهو كثيرة والعقل الثاني ما يقع على
شرط وان يكون ذلك واجبا العلم المتناهي عند عالمه رتبة والعلم لا يخطئ عند الناس ولا يخطئ
تظهر هذا موضوع الكلام فيجوز ان يكون في العلم المتناهي لاجل المتناهي رتبة من نعت نعتا
في هذا الكلام في الاخبار انشأ واما العلم المكتسب فانه ان يكون من فعل العالم بوجهه العلم
من قال انما هو العالم بوجهه من نفسه فيشبه في دليل او طريقه اذا افرد ان ذلك لا يقع على
منه على انما هو العلم بالبلدان والارواح والعلم المكتسب على جميع من العلم لا يقع الا
منه على ان يخطئ دليل والا لا يفعله العالم في ضمير عباده والعلم الذي انشأ من رتبة رتبة
بنظرة من فيحصل العلم بغيره من نظرات في الحوادث العلم انما هو هذا الوجه فيجب
العقلانيات لانها لا يكون الحوادث واما انشاء دون ان يثبت ان في علمه على انشاء رتبة

1/2